البحـث الرابـع

البطـالة فى مصـــر

بين فائض العمالة بالريف

وعجز الصناعة عن استيعابها

د٠ محمـــد البنـــا (*)
كلية التجارة ـ جامعة المنوفية

١ ـ مقـــدمة :

غدت مشكلة البطالة السافرة فى مصر أحد الابعاد الاساسية فى عملية التنمية الاقتصادية فى الفترة الأخيرة ، فبعد أن كانت البطالة المقنعة فى المناطق الريفية تمثل السمة الأســـــاسية فى مسـألة التوظف تحولت الى بطالة ظاهرة فى الريف والحضر على حد سواء وأخذت معدلاتها تتزايد بشكل ملحوظ يهدد نتائج برامج التنمية نظرا لمـا تمثله البطالة من نقص فى فرص التشغيل وانخفاض فى مستويات الدخول وهدر لأحد الموارد الاساسية(١)٠

والواقع أن ما أسفرت عنه برامج التنمية فى كثير من الدول النامية خلال الفترة الاخيرة جاءت مخالفة لتوقعات النماذج التقليدية فى التنمية ، فطبقا لنموذج لويس ، كان من المتصور أن تتوافر فرص عمل منتجة بالقطاع

(*) يتقدم الباحث بخالص التقدير لكل من أ٠د٠ سلطان أبو على ، أ٠د٠ جلال أمين ، أ٠د٠ عرفان شافعى ، أ٠د٠ ابراهيم العيسوى وذلك على تعقيباتهم وملاحظتهم أثناء مناقشة الصورة الاولية للبحث فى مؤتمر الاقتصاديين المصريين الرابع عشر وحيث كانت لهذه التعليقات أثرها الايجابى فى الصورة الاخيرة للبحث ومع ذلك فان الباحث يظل متحملاً لاى قصور يشوب البحث ٠

الصناعى (والقطاعات الحديثة بصفة عامة) بحيث يستوعب الفائض فى قوة العمل بالريف وتقوم عملية التنمية الصناعية عليها · ولكن نتائج جهود التنمية لم تكن مرضية بدرجة كافية حيث ظلت المناطق الريفية تمثل مستودعا لجانب كبير من السكان وقوة العمل وعجزت القطاعات الحديثة بما فيها القطاع الصناعى عن استيعاب فائض قوة العمل المهاجرة من الريف الى المناطق الحضرية مما أدى الى حدوث مشكلة البطالة بشكل سافر ·

وتتمثل مشكلة البحث اذن فى عجز القطاع الصناعى عن استيعاب فائض العمالة بالزراعة رغم مجهودات التنمية ومن ثم ظهرت البطالة السافرة فى المناطق الحضرية والريف على حد سواء مع استمرار مخزون العمالة فى القطاع الريفى ·

ومن هنا سوف يتناول البحث رصد هذه الظاهرة وبيان أبعاد المشكلة ثم يتعرض لكيفية ظهور البطالة بشكل سافر وذلك من خلال تقدير فائض العمل بالريف وعجز القطاع الصناعى عن استيعاب هذا الفائض · ثم نحاول تقديم تفسير لأسباب فشل الصناعة فى توفير فرص عملتتناسب مع ماتوفرلها من موارد بشرية واستشعارات ·

٢ ـ منهج الدراسة وأسلوب التحليل :

ـــ منهج الدراســـة :

ـــ تعتمد الدراسة على تقدير فائض قوة العمل فى الريف · والتى يمكن الاعتماد عليها كتقدير لحجم الهجرة الداخلية المتوقعة وذلك بافتراض عدم زيادة البطـــالة المقنعة بالريف وهـــــو افتراض أصبح مقبـــولا فى الاونة الأخيرة ·

ـــ ويتم بعد ذلك قياس فائض قوة العمل بالقطاع الصناعى وذلك من خلال تقدير مدى عجز الصناعة عن استيعاب الزيادة فى قوة العمـــل والتى تتكون من الزيادة الطبيعية للسكان فى الحضر بالاضـــافة الى حجم الهجرة الداخلية المقدرة ·

— أســـلوب التحليـــل :

يعتمد أسلوب التحليل فى البحث على التحليـــل الكمى اعتمادا على بعض المعادلات وذلك بغرض قياس فائض قوة العمل بالزراعة كتقدير لمعدل الهجرة الداخلية ثم محاولة تقدير معدل فائض قوة العمل بالصناعة كتقدير لاتجاه البطالة الظاهرة على المستوى القومى ٠

وسوف يتم ذلك من خلال الخطوات التالية :

(أ) تقدير حجم الهجرة المحتملة من الريف الى الحضر :

١ ـ معدل نمو الطلب على نتائج الزراعة =
معدل نمو السكان + معدل نمو دخل الفرد × مرونة الطلب الداخلية على الغـذاء ٠

٢ ـ معدل نمو فرص التوظف فى الزراعة =
معدل نمو الطلب على الناتج الزراعى — معدل نمو الانتاجية الزراعية٠

٣ ـ حجم الهجرة المقـدرة =
معدل نمو قوة العمل بالريف ـ معدل نمو فرص التوظف بالزراعة ٠

(ب) حساب فائض العمالة السنوى بالحضر كتقدير لاتجاه البطالة الظـــاهرة :

معدل نمو البطالة المقدرة =
معدل الزيادة فى قوة العمل بالحضر — معدل نمو فرص العملبالصناعة

معدل نمو فرص العمل بالصناعة =
مرونة التوظف (التشغيل × معدل نمو القيمة المضافة
× نصيب الصناعة فى قوة العمل ٠

كما أنه يمكن الاستدلال على تطور معدل البطالة على النحو التالى :

معدل البطـالة =

معدل الزيادة فى قوة العمل بالحضر - معدل نمو فرص العملبالصنعة

معدل الزيادة فى قوة العمل بالحضر =

معدل الزيادة الطبيعية + معدل الهجرة الداخلية ٠

وعموما يتميز هذا الاسلوب فى تقدير معدل البطالة الظاهرة فى أنه يأخذ بالمفهوم الديناميكى فى قياس معدل البطالة المقدرة وقياس معدل الزيادة السنوية فيها ، فى حين أن أرقام التعداد تأخذ بالمفهوم الاستاتيكى فى تقدير حجم العمالة والبطالة عموما حيث تعطى صورة عن الوضع فى أيام التعداد أو المسح بالعينة ٠ كما يمتاز هذا المنهج ببيان العلاقات التشابكية بين أهم قطاعات الاقتصاد القومى وهى الزراعة التى تمثل النشاط الرئيسى فى قطاع الريف والصناعة التى تمثل أهم أنشطة القطاع الحضرى وذلك فيما يتعلق بقوة العمـــل ٠

ومع ذلك فان هذا الأسلوب يتطلب بعض التبسيطات والتى لا تخل كثيرا بمدى دقة النتائج وامكانية الاعتماد عليها ، خاصة وأننا سوف نهتم بصفة أساسية بتقدير الاتجاهات الديناميكية للظاهرة محل البحث وتطور المتغيرات المتعلقة بها ٠

ولعل من أهم الفروض التبسيطية التى تجدر الاشارة اليها فى هذا الصدد افتراض تحول فائض العمل بالزراعة الى الهجرة الداخلية وعدم التحول الى بطالة مقنعة وهو فرض كما ذكرنا أصبح مقبولا فى الوقت الحاضر نتيجة التحولات الاجتماعية التى حدثت فى الريف المصرى عموما ٠ كذلك فان البحث يتخطى ظاهرة الهجرة الخارجية فى محاولة للتعرف على قدرة الاقتصاد المصرى على أمتصاص قوة العمل ٠

كذلك يفترض هذا الاسلوب أن الطلب على الناتج الزراعى يتم مواجهته من داخل قطاع الزراعة الوطنى مما يتجاهل أن جانبا من هذا الطلب يتم مواجهته من خلال الواردات الزراعية والغذائية خاصة ٠ ومما يخفف من أثر هذا الغرض التبسيطى وجود عنصر الهجرة الخارجية ، وهو ما يمثل طلبا على العمالة الزراعية ، بالاضافة الى الطلب على المنتجات الزراعية

لاغراض التصنيع ، وهكذا يمكن القول أن أثر هذين العنصرين الاخيرين يمكن أن تقابل أثر فرض تجاهل الهجرة الخارجية ٠

ويفترض هذا الأسلوب فى قياس مرونة التوظف أو التشـــغيل ثبات العوامل الاخرى المؤثرة فى دالة الانتاج خاصة وأنه يتم حسابها على أساس معدل نمو قوة العمل منسوبة الى معدل نمو القيمة المضافة (الناتج) فى القطاع فى حين أن التقدير الدقيق لهذه المرونة يتم من خلال دوال الانتاج والتى تأخذ فى الاعتبار كافة العوامل المؤثرة فى الدالة ٠

وأخيرا تجدر الاشارة الى أن المقصود بالقطاع الصناعى هو الصناعة بمفهومها الواسع سواء الصناعات التحويلية والتعدينية أو الكهرباء وغيرها من أنشطة المشروعات الصغيرة الصناعية ٠ والمقصود بفائض العمـــالة بالريف الذين يعجز القطاع الزراعى عن توفير فرص عمل لهم ومن ثم يمثلون رصيدا مضافا لقوة العمل بالحضر ـ وان لم يهاجروا فعلا ـ ويتطلعون الى فرص عمل بالقطاع الصناعى وغيره من الانشطة الخدمية الاخرى سواء داخل مناطق الريف أو خارجها بالمناطق الحضرية المحيطة ٠

الفترة محل البحث :

تغطى الدراسة الفترة الزمنية من ٧٣ ـ ١٩٨٧/٨٦ حيث تمثل بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وتزايد الاعتماد على دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى ، وسوف يتم تقسيم فترة الدراســـة الى فترتين فرعيتين الأولى من ١٩٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠ والثانية من ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦ وذلك على أساس أن الفترة الأولى شهدت تزايد الموارد الخارجية للاقتصاد المصرى متمثلة فى حصيلة صادرات البترول وتحويلات العاملين بالخارج وعائدات قناة السويس والسياحة ، أما الفترة الثانية فقد شهدت تقلصـا فى حجم هذه الموارد بسبب تراجع أسعار البترول العالمية وتقلص عائدات مصر من هذه الموارد الخارجية بالتالى ٠

مصـــادر البيانات :

١ ـ معدل نمو السكان : مأخوذ من بيانات التعداد السنوى ٠ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ٠

٢ ـ معدل نمو متوسط دخل الفرد :

بلغ متوسط دخل الفرد الحقيقى خلال الفترة الأولى ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠ نحو ٢ر٩٪ وتم حسابه بالاعتماد على بيانات جدول (١) بالملحق الاحصائى على أساس متوسط معدل النمو المركب السنوى ٠

أما معدل نمو متوسط دخل الفرد الحقيقى خلال الفترة الثانية فتم حسابه بالاعتماد على بيانات جدول (٢) بالملحق على أساس متوسط معدل النمو السنوى المركب والذى بلغ ١ر٤٪ ٠

٣ ـ مرونة الطلب الدخلى على الغذاء :

أخذت مرونة الطلب الدخلى (أو المرونة الانفاقية) من دراسة تحليلية لاستخدام المسوح الاسرية فى تقديرات الاستهلاك العائلى(٢) والتى أعتمدت على النتائج الاولية لبحث ميزانية الأسرة لعام ١٩٨٢/٨١ حيث تمثـــل المعاملات المقدرة المرونة الانفاقية الكلية لكل فئات الانفاق وقد اعتبـــرت مطابقة للمرونات الدخلية ٠ وقد بلغت المرونة الانفاقية بالحضر = ٧٢ر٠ وقدرت فى الريف بنحو ٦٧ر٠ ثم أخذ المتوسط الحسابى البسيط حيث قدرت مرونة الطلب الدخلى على الغذاء بنحو ٦٩٥ر٠ خلال الفترة محل الدراسة ٠

٤ ـ معدل نمو الانتاجية الزراعية :

بالنسبة للفترة الأولى تم حسابها على أساس تطور قيمة الناتج الزراعى بالأسعار الثابتة عامى ١٩٧٣ ، ١٩٨١/٨٠ باستخدام الرقم القياسى الضمنى باعتبار ١٩٧٥ = ١٠٠ وعدد المشتغلين فى القطاع الخاص هاتين السنتين ومصدر البيانات ، سياسات الاستثمار ، دراسة مجلس الشورى ٠ جدول (٥٤) ص ٨٨ ، وقد بلغ معدل نمو الانتاجية خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠ نحو ٢ر٧٪ المتوسط سنويا ٠

أما بالنسبة للفترة الثانية فقد تم حســـاب نمو الانتاجية فى القطاع الزراعى على أساس البيانات الواردة بالمجلة الاقتصادية ، البنك المركزى العدد الأول ، ١٩٨٧ والخاصة بالناتج الزراعى بالأســـعار الثابتة عامى

١٩٨٢/٨١ ، ١٩٨٧/٨٦ وعدد المشتغلين المقابل وقد بلغ معدل نمو الانتاجية خلال الفترة الثانية = ٥ر٣٪ ٠

٥ ـ معدل نمو قوة العمل بالريف = ٨٧ر٢٪ ، ٨ر٢٪ سنويا وذلك خلال فترتى الدراسة ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠ ، ٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦ وقد تم تقديره طبقا لمتوسط معدل نمو القوة البشرية بالريف بالاعتماد على بيانات التعدادات السكانية ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ حيث تمثل القوة البشرية السكان ذوى النشاط الاقتصادى أى المشتغلون والمتعطلون من قوة العمل ٠

٦ ـ مرونة التوظف فى القطاع الصناعة وتتمثل فى النسبة بين معدل التغير فى العمالة بالقطاع الى معدل التغير فى القيمة المضافة (الناتج) بنفس القطاع ٠

وقدرت مرونة التوظف (أو التشغيل) خلال فترة الدراسة بالاعتماد على البيانات الواردة فى المجلة الاقتصادية ـ البنك المركزى المصرى العدد الأول ١٩٨٧ ٠

(أ) الفترة ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠

معدل نمو القوة العاملة = ٨ر٣٪

معدل نمو الناتج الصناعى (الحقيقى) = ٣ر٧٪

مرونة التوظف = $\frac{٣ر٨}{٧ر٣}$ = ٥٢ر٠

أما خلال الفترة الاخيرة ٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦ فقد تم حساب مرونة التوظف فى قطاع الصناعة بالاعتماد على البيانات التالية :

معدل نمو القوة العاملة بالصناعة = ٧ر٣٪

معدل نمو الناتج الصناعى (الحقيقى) = ٣ر٩٪

مرونة التوظف بالصناعة = $\frac{٣ر٧}{٩ر٣}$ = ٣٩٨ر٠

٧ ـ نسبة القوة العاملة بالصناعة الى القوة العاملة بالزراعة ، وقد تم حسابها على أساس متوسط النسبة خلال عامى ١٩٧٣ ، ١٩٨١/٨٠ بالنسبة للفترة الأولى وبلغت ٢٥ر٣١٪ وعلى أساس متوسط النسبة خـــلال عامى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٨٧/٨٦ للفترة الثانية وبلغت ١ر٣٧٪ والبيانات مصدرها المجلة الاقتصادية البنك المركزى ، العدد الاول ١٩٨٧م ٠

٣ ـ أبعاد الظاهرة محل البحث :

لعل أبرز ملامح هذه الظاهرة أن الجانب الاكبر من السكان فى مصر لا يزال يتمركز فى القطاع الريفى حيث تبلغ نسبة سكان الريف(٣) الى جملة السكان فى تعداد ١٩٨٦ نحو ١ر٥٦٪ وهى نفس النسبة تقريبا طبقا لتعداد ١٩٧٦ (٢ر٥٦٪) وهو ما يشير الى نوع من الاستقرار فى الوزن النسبى لتوزيع السكان بين الريف والحضر فى الاونة الاخيرة فى حين بلغت هذه النسبة نحو ٦٢٪ طبقا لتعداد ١٩٦٠ ، وتشير هذه التطـــورات الى تزايد النصيب النسبى لسكان الحضر خلال فترة الستينات وحتى منتصف السبعينات الى أن استقر عند معدل بلغ ٩ر٤٣٪ فيما بين التعدادين الاخيرين(٤) ٠

وتشير هذه التطورات فى نفس الوقت الى أن القطاع الحضرى أصبح يستوعب نسبة كبيرة من السكان فى الاونة الاخيرة ويرجع ذلك جزئيا الى تيار الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر بالاضافة الى عملية تحول بعض الوحدات الادارية الريفية الى مناطق حضرية طبقا لبعض المحددات التنظيمية٠ وقد ساعدت هذه العناصر بصفة عامة على كبر حجم ما يستحوز عليه الحضر من السكان بحيث أصبحت مصر تضم قطاعا حضريا كبيرا اذا ما قورنت بدول أخرى مناظرة(٥) وان لم يلغ ذلك ظاهرة تركز الجانب الاكبر من السكان فى مصر داخل القطاع الريفى حيث تمثل الزراعة النشـــاط الرئيسى فى ذلك القطـــاع ٠

ومن ناحية أخرى فلايزال أكثر من نصف قوة العمل على المســتوى القومى ينتسبون الى قطاع الريف رغم ما يرد على النشاط الرئيسى فى تلك المناطق (الزراعة) من قيود خاصة فيما يتعلق بالثبات النسبى للمساحات المزروعة والمساحات المحصولية ، ومع تواضع جهود الاستطلاع الزراعى ٠ وعموما فان الملاحظ انخفاض الوزن النسبى لقوة العمل فى الريف حيث

هبط من ٤ر٥٧٪ الى ٤ر٥٢٪ فيما بين تعدادى ٧٦ ، ١٩٨٦ على التوالى ٠ وقد تمشى هذا التطور مع النصيب النسبى للريف فى اجمالى عدد المشتغلين حيث هبط هذا النصيب أيضا من ٤ر٥٨٪ عام ١٩٧٦الى١ر٥٣٪ عام ١٩٨٦ ٠

كذلك فان القطاع الزراعى لايزال يلعب دورا هاما فى استيعاب قوة العمل وان كان نصيبه النسبى آخذ فى الانخفاض حيث هبطت نسبة المشتغلين بالزراعة من ٤٧٪ عام ١٩٧٣ الى نحو ٣٧٪ عام ٨٠/١٩٨١ محققا معدل نمو سنوى محدودا للغاية (١ر٠٪) ٠ الا أن هذا الاتجاه قد انعكس بعض الشىء حيث استقر حجم العمالة المطلق والنصيب النسبى خلال سنوات الخطة الاخيرة ٨٢/١٩٨٣) ٨٦/١٩٨٧ ورغم هذه التطورات فان نصيب القطاع الصناعى فى جملة المشتغلين لم يزد كثيرا حيث ارتفع من ٨٠ر١٢٪ عـــام ١٩٧٣ الى ١٣٪ عام ٨٠/١٩٨١ بمعدل نمو ٨ر٣٪ فى المتوسط سنويا وارتفع هذا النصيب الى ١ر١٤٪ عام ٨٦/١٩٨٧ بنفس معدل النمو السابق تقريبا ٧ر٣٪ خلال الفترة ٨١/٨٢ ـ ٨٦/١٩٨٧(٦) ٠

وتعكس هذه التطورات بوضوح ضعف النتائج المتواضعة لجهود تطور القطاع الصناعى فيما يتعلق باستيعاب فائض العمالة بالريف رغم ارتفاع نصيبه النسبى فى الاستثمارات القومية الى ما يقرب من ٣٢٪ ، ٤١ر٢٩٪ خلال الفترة ٧٣ ـ ٨٠/١٩٨١ ، ٨١/١٩٨٢ ـ ٨٦/١٩٨٧ على التوالى فى حين كان النصيب النسبى للزراعة فى اجمالى الاستثمارات نحو ٢ر٨٪ ، ٩٪ خلال هاتين الفترتين على التوالى ٠

جملة القول اذن أن القطاع الريفى لايزال يستوعب الجانب الاكبر من جملة السكان ومن قوة العمل حتى وقتنا هذا ورغم القيود الواردة على النشاط الرئيسى فى الريف متمثلا فى الزراعة فلاتزال الزراعة تســـتوعب الجانب الاعظم من عدد المشتغلين ، الأمر الذى يعكس ضعف نتائج برامج التنمية خاصة ما يتعلق منها بنتائج التنمية الصناعية وأثرها على عملية التوظف واستيعاب فائض العمالة الزراعية ٠

وفيما يتعلق بظاهرة البطالة السافرة فقد بلغت على المستوى القومى ٤ر٨٪ من قوة العمل عام ١٩٧٦ زادت الى ٧ر١٤٪ عـــام ١٩٨٦ وبلغت

نسبتها الى قوة العمل فى الريف نحو ٨ر٦٪ فى تعداد ١٩٧٥ زادت الى ٧ر١٣٪ فى التعداد الاخير ١٩٨٦ ، فى حين ارتفعت البطالة فى الحضر من ٥ر١٠٪ الى ٨ر١٥٪ خلال هذين التعدادين ومن ثم فقد كان معدل نمو البطالة فى الريف أعلى منه على المستوى القومى وعلى مستوى الحضر حيث بلغ هذا المعدل ٥ر٩٪ ، ٩٪ ، ٥ر٨٪ خلال سنوات التعـــدادات ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ على التوالى(٧) ٠ وهكذا أصبحت البطالة ظاهرة فى المناطق الحضرية والريفية على حد سواء خاصة مع انحسار تيار الهجرة الداخلية فى مصر فى الفترة الاخيرة كما يدل على ذلك الثبات النسبى فى توزيع السكان بين الريف والحضر فيما بين تعدادى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ٠

٤ ـ نتائج قيـاس الظاهرة :

أولا : الفترة الاولى : ٧٣ ـ ٨٠/١٩٨١ ٠

١ ـ تقدير حجم الهجرة الداخلية ٠

معدل نمو الطلب على ناتج القطاع الزراعى =

٢ر٨ + ٢ر٩ × ٠١ر٦٩٥ = ٩ر١٦٤٪

معدل نمو الانتاجية بالزراعة = ٢ر٧٪

معدل نمو فرص العمل بالريف = ٢ر٩ - ٧ر٢ = ٢٪ سنويا ٠

ويشير ذلك الى أن الزيادة فى الانتاجية الزراعية (٧ر٢٪) تغطى جانبا من الزيادة فى الطلب على ناتج الزراعة (٢ر٩٪) ويتم تغطية الجانب المتبقى من خلال توفير فرص العمل الجديدة داخل القطاع الزراعى نفسه والتى قدرت خلال هذه الفترة وطبقا للبيانات المتاحة بنحو ٢٪ سنويا ٠

يلزم بعد ذلك تقدير معدل نمو قوة العمل بالريف والتى قدرت خـلال هذه الفترة بنحو ٨٧ر٢٪ وفى ضوء ذلك أمكن تقدير حجم الهجرة أو فائض قوة العمل فى الريف من خلال الفرق بين معدل نمو قوة العمل فى الريف ومعدل نمو فرص العمل بالقطاع الزراعى وكانت كما يلى :

معدل الهجرة المقدرة = ٨٧ر٢٪ - ٢٪ = ٨٧ر٠٪ سنويا

ومعنى ذلك أن ٨٧ر٠٪ من حجم قوة العمل بالريف لا تتوفر لها فرص عمل بالزراعة سنويا ، وتمثل بالتالى رصيدا للهجرة الداخلية من الريف الى الحضر وذلك مع الافتراض بأن البطالة المقنعة فى الريف لن تزيد ٠ وهو فرض يعتبر مقبولا الى حد كبير خلال هذه الفترة نظـــرا للتطورات الاجتماعية والثقافية والحضارية عموما التى لحقت بالريف المصرى بعـد تزايد معدلات الهجرة الخارجية الى مناطق الخليج فضلا عن أثر هـــذه التطورات على اضعاف ظاهرة الأسرة الممتدة فى المناطق الريفية مما قلل بالتالى من فرص البطالة المقنعة ، هذا بالاضـافة الى ماتؤكده الدراسـات والمشاهدات الأخيرة خاصة مع الارتفاع الملوحظ فى متوسط الأجور الزراعية٠

٢ ـ حساب معدل البطالة المقدرة :

معدل نمو فرص العمل بالصناعة (معدل استيعاب قوة العمل)

= ٥٢ر٠ × ٧ر٩ × ١٣٪

= ٣ر٨ × ١٣٪

= ٤٩٤ر٠٪

فاذا كان معدل نمو قوة العمل فى الصناعة = ٣ر٨٪ فأن معنى ذلك أن (٥٣٤٦ ÷ ٣ر٨ =) ، ١٤٪ فقط من الزيادة فى قوة العمل سوف تجد فرص توظف فى قطاع الصناعة ، وبمعنى آخر فان معدل البطالة يمكن تقديره على النحو التالى :

$$\text{معدل البطالة المقدرة} = ١ - \frac{٠ر٥٣٤٦}{٣ر٨} = ٨٦٪$$

وهو ما يعنى أن نحو ٨٦٪ من الزيادة فى قوة العمل بالحضر ستمثل بطالة يعجز عن توظيفها القطاع الصناعى وعليهم بالبحث عن فرص عمل خارج هذا القطاع ٠

ويمكن الاعتماد على معدل نمو العمالة فى الصناعة كتقدير لمعدل نمو

فرص العمل المتاحة فى هذا القطاع والتى تمثل كما ذكرنا نحو ٨ر٣٪ خلال هذه الفترة فى حين ان سوق العمل بالصناعة تدخله العمالة المهاجرة من الريف بالاضافة الى الزيادة الطبيعية من سكان الحضر ٠

ومن ثم فانه يمكن تقدير معدل البطالة على أساس الفرق بين معدل نمو فرص العمل بالصناعة ومجموع معدل نمو قوة العمل بالحضر (النمو الطبيعى + معدل الهجرة) ٠ فاذا كان معدل الهجرة = ٨ر٠٪ من قوة العمل بالريف وكانت نسبة قوة العمل بالصناعة الى قوة العمل بالزراعة = ٢٥ر٣١٪ فان هـــذا المعـــدل من الهجـــرة = ٨ر٪ ÷ ٢٥ر٣١ = ٥٦ر٢٪ من قوة العمل بالصناعة ، فاذا كان معدل النمو الطبيعى فى قوة العمل بالحضر = ٣٪ فان مجموع الزيادة فى قوة العمل بالحضر = ٣٪ فان مجموع الزيادة فى قوة العمـل بالحضر = ٦ر٢ + ٣٪ = ٦ر٥٪ سنويا ٠ وبالتالى يمكن تقدير فائض قوة العمل بالصناعة على أساس الفرق بين معدل نمو قوة العمل الاجمالى ومعدل نمو العمالة (التشغيل) ٠ أى أن فائض العمل بالحضر أو البطالة المقدرة = ٦ر٥ - ٨ر٣ = ٨ر١٪ سنويا من قوة العمل بالحضر وهو ما يرفع من نسبة البطالة على المستوى القومى سنة بعد أخرى ٠

ثانيا : الفترة الثانية ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦ :

١ ـ تقدير حجم الهجرة الداخلية :

معدل نمو الطلب على ناتج الزراعة = ٧٧ر٢٪ + ١ر٤ × ٦٩٥ر٠ = ٦ر٥٪

معـــــدل نمو الانتاجية بالزراعة = ٥ر٣٪

معدل نمو فرص العمل بالزراعة = ٦ر٥ ـ ٥ر٣ = ١ر٢٪

ومعنى ذلك أن الزيادة فى الانتاجية بالزراعة (٥ر٣٪) تقابل جانبا من الزيادة فى الطلب على ناتج الزراعة فى حين يمثل الباقى طلبا فائضا يمثل فرصا للعمل بالزراعة ويبلغ قدره ١ر٢٪ سنويا ٠

فاذا كان معدل نمو قوة العمل بالريف يبلغ نحو ٨ر٢٪ فان معدل الهجرة المقدرة = ٨ر٢ - ١ر٢ = ٧ر٠٪ سنويا ٠

الأمر الذى يشير الى ان ٧ر٠٪ من قوة العمل بالريف سوف تمثل فائضا سنويا وتشكل رصيدا للهجرة الداخلية خاصة مع افتراض عدم زيادة البطالة المقنعة بالريف وهو افتراض يقترب من الواقع بدرجة أكبر خلال الفترة الثانية نتيجة ما حدث من تحولات قاربت بين الريف والحضر فى المستوى الحضارى ، وما تشير اليه الدراسات من تحول البطالة المقنعة فى الريف الى بطالة جزئية أو موسمية فى السنوات الأخيرة (٨) ٠

٢ - حساب معدل البطالة المقدرة :

معدل نمو فرص العمل بالصناعة = ٧ر٣٪ × ٥ر١٤٪ = ٥٤ر٠٪

ومعنى ذلك أن ٥٤ر٠ من قوة العمل قد تم استيعابها من خلال التوسع الصناعى كل عام ٠ فاذا كانت قوة العمل تنمو بمعدل ٧ر٣٪ فان معنى ذلك أن معدل الاستيعاب فى الصناعة = ٥٤ر / ٧ر٣٪ = ١٤٦ر٠٪ وهو ما يعنى أن أقل من ١٥٪ من قوة العمل الذين يدخلون سوق العمل سوف يجدون فرص تشغيل بالصناعة وعلى الاخرين بطبيعة الحال أن يبحثون عن فرص عمل وتوظف خارج القطاع الصناعى وهو ما يمثل البطالة المقدرة ويمكن حسابها كالتالى :

$$\text{معدل البطالة المقدرة} = 1 - \frac{\text{٥٤ر٠}}{\text{٧ر٣٪}} = \text{٨٥٪}$$

وهو ما يعنى اذن ان نحو ٨٥٪ من الزيادة فى قوة العمل بالحضر ستمثل بطالة أو فائض عمل يعجز عن توظيفها القطاع الصناعى ٠

ويمكن بيان مدى ضعف القدرة الاستيعابية للقطاع الصناعى وعجزه عن توفير فرص عمل لفائض العمالة الريفية من خلال الاعتماد على تقدير معدل نمو فرص العمل المتاحة فى الصناعة ومقارنتها بالزيادة الاجمالية فى قوة العمل بالحضر ٠

فاذا كان معدل الهجرة من الريف الى الحضر يقدر بنحو ٧ر٠٪ من العمالة بالزراعة وكانت نسبة العمالة بالصناعة الى نظيرتها بالزراعة = ٣٧١ر٠ فانه يمكن تقدير الزيادة فى قوة العمل بالحضر نتيجة الهجرة على النحو التالى = ٧ر٠٪ ÷ ٣٧١ر٠ = ٨٨٦ر١٪ من العمالة بالصناعة سنويا ومعنى ذلك ان فائض قوة العمل الزراعى تمثل نحو ٩ر١٪ من قوة العمالة بالحضر فاذا اضيف اليها الزيادة الطبيعية فى قوة العمل بالحضر والتى تقدر بنحو ٣٪ فان المعدل الاجمالى لنمو القوة العاملة بالحضر تبلغ ٩ر٤٪ ٠ فاذا كانت فرص العمالة الفعلية فى القطاع الصناعى تنمو بمعدل يبلغ ٧ر٣٪ فان هناك فائضا فى قوة العمل تبلغ ٩ر٤ ـ ٧ر٣ = ٢ر١٪ سنويا لا تجد فرص عمل بالصناعة وعليها ان تبحث عن فرص عمل خارج قطاع الصناعة الأمر الذى يزيد من معدلات البطالة سنويا ٠

٥ ـ تحليل نتائج الدراسة :

اتضح مما سبق كيف حدثت مشكلة البطالة السافرة فى الاقتصاد المصرى وكيف عجز القطاع الصناعى عن توفير فرص عمل كافية للزيادات فى قوة العمل سواء الزيادة الطبيعية أو النازحة من الريف للبحث عن فرص عمل وحياة أفضل ٠

وعموما فان قدرة القطاع الصناعى على استيعاب فائض قوة العمل بالريف تتوقف على ثلاثة عوامل هى : النصيب النسبى للقطاع فى قوة العمل ومرونة التوظف أو التشغيل ، ومعدل نمو القطاع ذاته ٠ وان كانت هذه العوامل تتداخل مع بعضها بطبيعة الحال الا أن الفصل بينها يمكن أن يتحقق من خلال المدى الزمنى الذى يعمل من خلاله كل عنصر ٠

وطبقا للعامل الأول فان رفع النصيب النسبى لقوة العمل فى الصناعة وهو ما يمكن أن يتحقق فى الاجل الطويل ، تتوقف على عوامل جذب قوة العمل للانتقال من الريف الى الحضر عموما تم توفير فرص عمل كافية لهؤلاء العمال فى القطاعات الحديثة خاصة فى القطاع الصناعى ، الا أن ماحدث فى الواقع أن توافر عوامل الجذب لم تتزامن مع زيادة فرص العمل والتوظف بالقطاع الصناعى ٠

ويمكن القول ان الاقتصاد المصرى قد وقع فى فخ التوازن عند مستوى مرتفع من البطالة نتيجة لاستمرار فائض العمالة بالريف بسبب القيود التى ترد على التوسع الزراعى فى مصر وانخفاض الاستثمارات الزراعية بصفة عامة ، ونتيجة لتركز الانشطة الجديدة فى المناطق الحضرية مما زاد من جاذبية العمال للهجرة الى الحضر فى الوقت الذى لم تتحقق فيه فرص عمالة كافية فى القطاع الصناعى ٠

وبمعنى آخر فان وجود فروق أجرية بين الزراعة والصناعة فضلا عن استحواز الصناعة على جانب أكبر نسبيا من الاستثمارات وتوفير مزيد من فرص العمل ، قد ساعدا على جذب المزيد من العمالة من الريف الى الحضر ، الا أن الزيادة فى المعروض من قوة العمل استجابة لهذه السياسات كانت أكبر من الزيادة المتحققة فى العدد المطلق للوظائف الجديدة فى الصناعة أضف الى ذلك أن الفرق فى الأجور بين قطاعى الصناعة والزراعة كان أكبر مما افترض لويس (٣٠٪) لجذب العمال الى قطاع الصناعة وهكذا فان التوسع فى الصناعة لم يولد فرصا كافية لاستيعاب الهجرة الواسعة التى تحققت (٩) ٠

ان ما حدث فى الواقع ان معدل الاجور فى الصناعة كان أكبر من الحاجة المطلوبة لتغطية تكاليف الانتقال من الريف الى الحضر فضلا عن استمرار ارتفاع الأجور فى القطاع الصناعى ـ رغم البطالة ـ قبل امتصاص فائض العمالة الزائدة فى الريف وبشكل فاق معدل نمو الانتاجية فى القطاع الصناعى حتى بداية الثمانينات حيث بلغ الرقم القياسى للاجور فى القطاع الصناعى عام ١٩٨٣/٨٢ نحو ٣٣٨ (١٩٧٣ = ١٠٠) فى حين بلغ الرقم القياسى للانتاجية فى الصناعة ٣١٦ فى نفس العام (١٩٧٣ = ١٠٠) ٠

ورغم أن نموذج لويس يؤكد على أهمية زيادة الارباح وتوسيع رأس المال لامتصاص فائض العمالة الا أن النتيجة كانت عكسية حيث حدث نوعا من التوسع الرأسى ، وليس توسعا أفقيا يضيف مزيدا من فرص العمل ، وذلك بسبب الزيادة المبكرة فى مستوى الاجور بالصناعة والتى تحققت رغم البطالة وقبل امتصاص العمالة الزائدة فى الريف(١٠) ٠

أضف الى ذلك أن أسعار الفائدة رغم ما حققت من زيادات الى أنها

كانت محدودة حيث لم تتجاوز أسعار الفائدة على القروض والسلفيات ١٤٪ وهو معدل لا يغطى فى أحسن الأحوال معدلات التضـــخم (٩ر٢٦٪ عام ١٩٨٧) حسب التقديرات الرسمية(١١) · وهكذا اتجهت الاستثمارات الصناعية الى استخدام مزيد من طرق الانتاج كثيفة رأس المال سواء بادخال آلات موفرة للعمل أو من خلال احداث تحسينات فى الادارات والتخلص من العمالة الزائدة ·

ويرتبط هذا الفشل فى التجربة المصرية بالاختـــلال الواضح اذن فى الأسعار النسبية لرأس المال / العمل لصالح الفنون الانتاجية كثيفة رأس المال وذلك بسبب الارتفاع النسبى فى الأجور خاصة للعمالة غير الماهرة مع ثبات أسعار السلع الرأسمالية فضلا عما تمتعت به الواردات من هذه السلع من اعفاءات جمركية مما خلق تحيزا لصالح الوحدات الصناعية كبيرة الحجم وبصفة خاصة لصالح استثمارات القطاع الخاص كثيف رأس المال · وقد ساعد على ذلك ما حدث لسوق العمل المصرية من اختلال نتيجة تزايد اعداد المهاجرين للخارج والنقص فى العمالة الماهـــرة وارتفاع أجورها نتيجة لذلك (١٢) ·

اضف الى ذلك ما ترتب على المغالاة فى قيمة العملة الوطنية من انخفاض نسبى فى أسعار السلع الرأسمالية وغيرها من المدخلات المستوردة مما ساعد أيضا على اضعاف الروابط الخلفية للصناعات الوطنية ، ومن ثم لم يتحقق الاتساع الافقى للاستثمارات الصناعية اللازمة لاستيعاب فائض العمالة ·

ومن هنا لوحظ تزايد قيمة معامل رأس المال / العمل على المســتوى القومى بصفة عامة وعلى مستوى القطاع الصناعى بصفة خاصة(١٣) · وتشير دراسة سوق العمل فى مصر (قطاع الصناعة) الى ظاهرة انخفاض معدل نمو العمالة على مستوى قطاع الصناعة التحويلية وعلى مســـتوى الأنشطة داخل هذا القطاع خاصة فى الصناعات المعدنية · كما تشير الدراسة السابقة الى تباطؤ معدل استيعاب العمالة فى أكبر صناعتين فى القطاع العام والخاص وهما صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية ، رغم تزايد معدل نمو رأس المال بهما ، وهو ما يعزى جزئيا الى ما كانت تعانيه هذه الصناعات من عمالة زائدة فضلا عن استفادتها من سياسات تحرر الادارة وعدم توظيف عمالة زائدة والتى طبقت أخيرا ·

الا أن ما يؤكد على انحياز الصناعة لفنون الانتاج كثيفة رأس المال ما أشارت اليه الدراسة من تواضع معدلات نمو العمالة فى قطاع صناعات الغزل والنسيج بالقطاع الخاص خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨١/٨٠ رغم الارتفاع الكبير فى استثماراتها الحقيقية حيث ارتفع معدل نمو الاستثمار الحقيقى من ٥ر٧٪ خلال الفترة ٧٠/٦٩ - ١٩٧٣ الى ٩ر١٩٪ خلال الفترة ٧٣ - ١٩٧٨ ثم قفز الى ٦ر٣٢٪ خلال الفترة ٧٨ - ١٩٨١/٨٠ ٠ فى حين لم يزد معدل نمو العمالة السنوى عن ٥ر٠ ، ٢ر٢٪ ، ٣ر١٪ خلال الفترات السابقة على التوالى ٠

وفيما يتعلق بمعدل نمو القطاع الصناعى فقد بلغ خلال الفترة الاولى نحو ٣ر٧٪ فى المتوسط سنويا ووصل هذا المعدل الى حوالى ٣ر٩٪ سنويا خلال الفترة الثانية ٠ هذا فى حين لم يزد معدل نمو قوة العمل بنفس القطاع عن ٨ر٣٪ ، ٧ر٣٪ خلال نفس الفترتين على التوالى وهو معدل منخفض نسبيا اذا ماقورن بمعدلات نمو الناتج فى القطاع الصناعى ٠

والواقع أن تواضع معدل نمو القطاع الصناعى خلال هذه الفترة قد ارتبط بالاختلال الأساسى فى هيكل نمو الاقتصاد القومى ابتداء من ١٩٧٤ وانحيازه للقطاعات الخدمية مع تراجع النصيب النسبى للقطاعات السلعية (الزراعة والصناعات التحويلية) فى الاستثمار القومى خاصة خلال الفترة الأولى ٧٣ - ١٩٨١/٨٠ حيث تراجع نصيب قطاعى الصناعة والكهرباء من ٧ر٣٥٪ عام ١٩٧٣ الى ٩ر٣٠٪ عام ١٩٨١/٨٠ على التوالى ، أضف الى ذلك أن جانبا يعتد به من الاستثمارات العامة قد وجه لعمليات الاحلال والتجديد فى حين تركزت الاستثمارات الخاصة على صناعات استهلاكية كثيفة رأس المال ومن ثم هبط النصيب النسبى لقطاع الصناعة فى الناتج المحلى من ٧ر١٩٪ عام ١٩٧٣ الى ٢ر١٦٪ عام ١٩٨١/٨٠ هذا ولم يحدث تحول كبير فى أهمية القطاعات السلعية خلال فترة الخطة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦ حيث أستمر تدهور النصيب النسبى للصناعة فى الاستثمارات الثابتة وان كان قد حقق معدل نمو أعلى من نظيره فى الفترة السابقة (٣ر٩٪ مقابل ٣ر٦٪) (١٤) ٠

وهكذا لوحظ مع تواضع معدلات النمو فى القطاع الصناعى ضعف
(الموارد البشرية)

فرص العمل التى توفرت خلال هذه الفترة حيث نمت العمالة بمعدل نمو بلغ ٨ر٣٪ فى المتوسط خلال الفترة الأولى ومن ثم لم تتغير الاهمية النسبية للعمالة بالقطاع الصناعى (١٣٪) ، وفى الفترة الثانية بلغ معدل نمو العمالة ٧ر٣٪ فى المتوسط سنويا وارتفع نصيبه النسبى فى جملة العاملين من ١ر١٤٪ الى ٨ر١٤٪ ، ووفر بالتالى فرص عمل لنحو ٢٠٪ من الزيادة فى فرص العمل الجديدة خلال هذه الفترة · ويعتبر هذا المعدل أحسن من نظيره على مستوى الدول النامية بصفة عامة الا أنه يقل عما حققه قطاع الصناعة فى كوريا حيث وفر ٥٠٪ من الزيادة فى فرص العمل الجديدة ·

وقد انعكس ذلك بالطبع على مرونة التوظف أو التشغيل فى الصناعة فقد كانت منخفضة أيضا حيث بلغت ٥٢ر٠٪ ، ٥٣٪ · خلال هاتين الفترتين الأولى والثانية ، خاصة اذا ما قورنت بمرونة التشغيل فى دول أخرى مثل مجموعة الأربعة Gang of Four كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة والتى بلغت فيها نحو ٨ر٠ (١٥) نظرا لاعتماد هذه الدول على صناعات كثيفة العمل ، ولذلك فان قطاع الصناعات التصـــديرية وحده فى كوريا الجنوبية امتص بعد عام ١٩٦٣ أكثر من نصف الزيادة فى قوة العمل فى حين أن هذا القطاع بالدول النامية يمتص أقل من ٥٪ من قوة العمل فى العادة · كذلك فانه مما ساعد مجموعة النمور الاربعة على تحقيق هـذا المعدل المرتفع من مرونة التشغيل اعتمادها على الصناعات التصديرية فى حد ذاته ومن ثم اتسعت أمامها الاســـواق وحققت الصناعة معدلات نمو مرتفعـــة ·

والواقع أن فشل القطاع الصناعى فى مصر وعجزه عن تحقيق أهداف التشغيل واستيعاب فائض العمالة بالقطاع الزراعى يمثل أمرا مزعجا وذلك على أساس أن مهمة القطاع الصناعى لا تتمثل فقط فى مجرد توفير فرص عمل لجانب كبير من الزيادة فى قوة العمل وانما أيضا يناط به امتصاص العمالة من القطاعات ذات الانتاجية المنخفضة مثل الزراعة والخدمات · وعندما يفشل القطاع الصناعى فى تحقيق أى من هذه الاهداف فان البطالة بالقطاعات ذات الانتاجية المنخفضة سوف ترتفع أكثر وهو ما يقود الى نوع من الركود أو الى التدهور فى الانتاجية والدخل(١٦) ·

٦ - عنـــاصر العـــلاج :

مما لا شك فيه أن عناصر علاج مشكلة البطالة السافرة أو الاستخدام الجزئى ، تتمثل فى ضرورة التصدى لكل من جانبى الطلب والعرض ، وتتمثل ساسيات جانب العرض اللازمة لتقليل نمو قوة العمل فى تخفيض معدل نمو السكان وهو هدف طويل الأجل بطبيعة الحال ومن هنا فان امكانيات اصلاح الخلل فى سوق العمل بالاعتماد على جانب العرض تعتبر محدودة خاصة فى الاجلين القصير والمتوسط · ومن ثم فان سياسات الاصلاح يمكن أن تنصب على جانب الطلب للتأثير على قدرة الاقتصاد فى خلق المزيد من فرص العمل للعمالة المتزايدة · ويمكن أن نركز على منهجين يساعدان فى خلق فرص عمل اضافية ، أولهما تحفيز الزيادة فى الناتج خاصة فى القطاعات ذات الانتاجية العالية نسبيا وذات - الأجور المرتفعة فى الاقتصاد القومى والتى تتمثل بطبيعة الحال فى القطاعات الحـــديثة خاصـــة القطاع الصناعى والصناعات التصديرية على وجه الخصوص ·

أما المنهج الثانى فيتمثل فى محاولة زيادة المدخلات من قوة العمل فى العملية الانتاجية أو بمعنى آخر التحول بالانتاج الى الاعتماد على فن انتاجى كثيف العمل سواء من خلال تغيير الاسعار النسبية ومن ثم خلق الحوافز الكافية للصناعات ورجال الاعمال لاحلال مدخلات العمل محل رأس المال ، أو من خلال تطوير التكنولوجيا وجعلها تتناسب مع الأهمية النسبية لعناصر الانتاج فى الاقتصاد القومى ·

والواقع أن تشوه أسعار عناصر الانتاج بالشكل الذى يجعل من رأس المال أرخص نسبيا من عنصر العمل يحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب العمالة على مستويات مختلفة ، فعلى المستوى القطاعى يشجع اختـــلال الأسعار لصالح رأس المال على نمو القطاعات التى تعتمد بطبيعتها على فن انتاجى كثيف رأس المال مثل صناعات المعادن الاساسية ويحد من نمـــو القطاعات كثيفة العمل كصناعات الغزل كما يشجع هذا التشوه فى الأسعار النسبية لعناصر الانتاج على نمو الصناعات كثيفة رأس المال سواء كبيرة الحجم منها أو التى تنتج بغرض التصدير بشكل أساسى ، وعلى مســتوى المصنع أو المنشأة يمكن أن تشجع هذه الاختلالات على احلال الالة محـــل العنصر البشرى ·

ومن هنا فان رفع أسعار الفائدة على القروض والسلفيات مع ضبط الاتجاهات التضخمية يمكن أن يساهم فى علاج تشوهات الأسعار النسبية لرأس المال / العمل ويشجع على انحياز المشروعات للفنون الانتاجية كثيفة العمل ، كماأن توحيد أسعار الصرف والسماح بتخفيض قيمة العملة الوطنية وهو ما تم فى الاونة الاخيرة سوف يقلل من الانحياز نحو احلال رأس المال محل العمل ويسهم بالتالى فى امكان توسيع قاعدة الاستثمارات بدلا من التوسع الرأسى الذى تقدر عليه المشروعات كبيرة الحجم ٠

وتجدر الاشارة الى ما يثار من جدل حول الاثار المتوقعة لرفع أسعار الفائدة على المشروعات الصغيرة ، حيث يرى البعض أن رفع أسعار الفائدة لتصحيح الاختلال فى الأسعار النسبية سوف يمثل انحيازا نحو الشركات الكبيرة والقادرة على دفع أسعار الفائدة العالية فضلا عن كبر حجم مقدرتها على التمويل الذاتى ومن ثم سوف يسفر هذا الوضع عن ضعف المركز التنافسى للمشروعات الصغيرة والتى يعول عليها فى استخدام المزيد من العمالة ٠

والواقع أن رفع سعر الفائدة يهدف أساسا الى اعادة التوازن لسوق رأس المال وحتى لا يحدث اسراف فى استخدام فنون الانتاج كثيفة رأس المال ٠ ومما يحد من آثاره العكسية على حجم المشروعات الصناعية أن أسعار الفائدة الحقيقية فى مصر حاليا تعد سالبة ومن ثم فلا يزال هناك مدى كبير لتصحيح هذا الاختلال ، ومن ناحية أخرى فانه من الممكن اعتماد المشروعات الصغيرة على مزيد من مدخلات العمل وتقليل درجة اعتمادها على الميكنة والآلية ، وهو ما يحقق هدف توسيع قاعدة الاستثمارات فى الصناعة المصرية اللازمة لاستيعاب المزيد من قوة العمل ٠

وفيما يتعلق بدور التكنولوجيا فى مواجهة مشكلة البطالة فيتمثل فى ضرورة تطبيق تكنولوجيا تتناسب مع مدى وفرة عناصر الانتاج ، الا أن المشكلة الرئيسية فى هذا الصدد تتمثل فى أن معظم وسائل التكنولوجيا التى تأتى من الدول المتقدمة لا تناسب أوضاع الدول النامية نظرا لاعتمادها أساسا على استثمارات كثيفة رأس المال فضلا عن صغر حجم اقتصاديات الدول النامية والتى لا تتمشى مع متطلبات التكنولوجيا المستوردة بالاضافة الى ما تتطلبه من مهارات لا تتوفر لهذه الاقتصاديات صغيرة الحجم ٠

ومن هنا فان الدول النامية ليس أمامها سوى البحث عن مصادر أخرى للحصول على التكنولوجيا المناسبة والتى يمكن حصرها فى أربعة مصادر ، الأول يتمثل فى امكان تطوير التكنولوجيا الحـــديثة المستوردة ، والثانى استيراد التكنولوجيا القديمة من الدول الصناعية اما المصدر الثالث فيتمثل فى ضرورة الانتقاء عند استيراد التكنولوجيا كما فعلت دول جنوب شرق أسيا حين تخلت عن التكنولوجيا الغـــربية وطبقت التكنولوجيا اليابانيـــة باعتبارها أكثر قربا وتناسبا مع ظروفها ، وأخيرا يتبقى أمام الدول النامية أن تصنع لنفسها التكنولوجيا المناسبة من خلال تطوير فنون الانتاج التقليدية التى توارثتها عبر السنين لدى مزارعيها المحليين والصناع اليدويين وعمليات الصيد والتى تقدم كلها أسسا جيدة لتكنولوجيا محلية مناسبة(١٧) ٠

وعلى الرغم من أن معدل فرص العمل التى يوفرها القطاع الصناعى تعتمد على معدل التكوين الرأسمالى عند مســـتوى معين من التكنولوجيا الا أن مشكلة البطالة طبقا لهذا النموذج لن تحل بمجرد زيادة الاستثمارات الموجهة للصناعة ٠ ويرجع ذلك الى أن تيار الهجرة الداخلية ليس دالة فقط فى الفروق الاجرية فيما بين الحضر والريف وانما دالة أيضا فى مستوى فرص التوظف فى القطاع الصناعى ٠

ومن هنا فان زيادة فرص العمل بالصناعة يزيد عادة من تدفق العمالة الى القطاع بدرجة كبيرة ومن ثم لا يقلل من مستوى البطالة وبالتالى فان العلاج يكمن فى ضرورة خلق فرص عمل داخل القطاع الريفى نفسه وهو ما يتطلب ليس فقط اعادة تخصيص الاستثمارات وانما أيضا ضرورة التوسع فى عمليات التعليم وادخال المرافق الاساسية وغيرها من العناصر التى مثلت فى الماضى قوة تحفيز على الهجرة ٠

٦ ـ الخلاصـــة :

حاولت هذه الورقة الاجابة على السؤال المتعلق باســـتمرار مخزون العمالة فى قطاع الريف رغم مجهودات التنمية خلال الفترة السابقة ٠ ولقد تبين أن ـ الريف لا يزال يستحوز على الجانب الاكبر من الســـكان وقوة العمل فى مصر حتى الآن ، وأن ظاهرة البطالة السافرة قد شملت كلا من الريف والحضر على حد سواء خلال الفترة محل الدراسة حيث بلغت نسبة

البطالة الى قوة العمل فى الريف من ١ر١٪ ، ٨ر٦٪ ، ٧ر١٣٪ خلال سنوات التعداد ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، وبلغتنفس النسبة فى الحضر نحو ٣ر٤٪ ٥ر١٠٪ ، ٨ر١٥٪ خلال سنوات التعداد على التوالى ٠

ولقد أعطت جهود التنمية فى مصر مزيدا من الاهتمام للقطاع الصناعى من خلال زيادة نصيبه فى الاستثمارات وغيرها من سياسات الاسعار والأجور وذلك على أمل أن يستوعب القطاع الصناعى خلال مراحل نموه فائض العمالة بالزراعة أو الريف بصفة عامة ٠ ورغم ذلك استمر مخزون العمالة بالريف كبيرا وزادت البطالة فى الحضر ولم تعد مرتبطة بالمناطق الريفية وحدها وبدأت تظهر مشاكل أخرى من البطالة السافرة والدخول غير المناسبة وانخفاض الانتاجية فى القطاع الصناعى ٠

ومن خلال تحليل نتائج الدراسة تبين أن هناك بعض الشروط التى يتطلبها نجاح نموذج لويس لم تتحقق بدرجة كافية فى التجربة المصرية ، ومن أهم هذه الشروط ارتفاع الأجور فى الصناعة بشكل فاق أحيانا ارتفاع الانتاجية فى نفس القطاع ، وقد ترتب على ذلك أن اتجهت الاستثمارات نحو استخدام مزيد من طرق الانتاج كثيفة رأس المال ونتيجة لبعض التشوهات الأخرى فى الأسعار وسعر الفائدة وأسعار الصرف حل رأس المال محل العمل فى القطاعات الحديثة ومن ثم لم تتحقق أهم جوانب هذا النموذج فى التنمية حيث لم تحدث الاستثمارات المطلوبة لتوسيع رأس المال وامتصاص فائض العمالة وتوقفت مبكرا عملية استيعاب المزيد من العمالة قبل استنفاذ فائض العمالة بالريف ٠

جملة القول اذن أن الأجور بالقطاع الصناعى قد ارتفعت بشكل كبير رغم ظهور البطالة السافرة بالحضر وقبل امتصاص العمالة الزائدة فى الريف ونتيجة لفارق الأجور بين الريف والحضر تدفقت العمالة الريفية الى الحضر بأكثر مما يحتاج القطاع الصناعى وتحولت البطالة المقنعة فى الريف الى بطالة ظاهرة فى المدن حيث نمت العمالة الصناعية بأقل من معدل نمو الانتاجية وانخفض بالتالى معامل مرونة التشغيل فى الصناعة ٠

ولقد لعبت السياسات الحكومية دورا أساسيا فى رفع مستوى الاجور فى القطاع الحضرى عموما نظرا لكبر حجم القطاع العام الذى يمثل أكبر

القطاعات التى تضم أصحاب الأجور وأكثرها تنظيما ، ولذلك فأن رفع الأجور بالقطاع الحكومى كان دافعا لرفع الأجور ببقية القطاعات ، هذا بالاضافة الى ما أدى اليه ارتفاع الاجور فى الشركات الاجنبية بغرض تقليل اعادة خروج رؤوس الاموال الأجنبية من انتشار ارتفاع الأجـــور فى الشركات الأخـــرى ٠

وهكذا تناقضت هذه التطورات مع ما يفترضه نموذج لويس من ضرورة ثبات الأجور أو تخلفها وراء الزيادة فى الانتاجية حتى يمكن أن يتحسن نصيب الارباح ويزيد التكوين الرأسمالى خاصة فى توسيع رأس المال فى الصناعية حتى يمكن أن تستمر الزيادة فى الطلب على العمال عند مستوى ثابت من الاجور الحقيقية ولا ترتفع الا بعد امتصاص فائض العمالة ، وبدلا من توسيع الاستثمارات حدث تكثيف لرأس المال بالشكل الذى قلل من فرص التوظيف وحدثت البطالة ٠

أخيرا تجدر الاشارة الى أن ضعف معدلات أداء القطاع الصناعى بهذا الشكل لا يجب أن تقلل من أهمية الدور الذى يجب أن يقوم به هذا القطاع سواء فى عملية التنمية فى المرحلة القادمة أو فيما يتعلق بتخفيف حـــدة مشكلة البطالة ٠ ذلك أن ما حال دون نجاح الصناعة فى استيعاب فائض العمالة بالريف لا يرجع لقصور فى استراتيجية التصنيع ذاتها بقدر ما يرجع الى بعض السياسات الخاطئة ، وبعض التشوهات التى أشرنا اليها وهو ما يمكن مواجهته من خلال برامج الاصلاح الاقتصادى ، ومن ناحية أخرى فان ظاهرة البطالة الحالية فى مصر ترجع الى عوامل أخرى غير ماشاب عملية التصنيع من قصور خاصة ما يتعلق منها بجانب العرض فى سوق العمل فضلا عن انخفاض كفاءة سوق العمل فى مصر بصفة عامة وضعف الحوافز اللازمة لنقل العمالة من القطاعات منخفضة الانتاجية الى قطاعات مرتفعة الانتاجية بالاضافة الى انحسار عملية الهجرة الخارجية للعمالة المصرية مع بداية الثمانينات ٠

جـــدول رقم (١)

تطور عدد السكان والناتج القومى ومتوسط دخل الفرد

الحقيقى خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠

السنوات	الناتج القومى أسعار جارية (مليون جنيه)	الناتج القومى الحقيقى (مليون جنيه)	عـدد السكان (مليون نسمة)	متوسط دخل الفرد الحقيقى (جنيه)
١٩٧٣	٣٩٣٨ر٦	٤٨٥٠٤ر٩	٣٥ر٣٦٣	١٣٧ر١٦
١٩٧٤	٤٣٨٩ر٣	٤٧٧٠٩ر٨	٣٦ر١٨٠	١٣١ر٨٧
١٩٧٥	٥٢٣٠ر٥	٥٢٣٠٥ر٠	٣٧ر٠١٦	١٤١ر٣
١٩٧٦	٦٨٣٧ر٦	٦١٢١ر٤	٣٨ر١٩٨	١٦٠ر٢٥
١٩٧٧	٨٦٤٣ر١	٦٨٩٧ر٩	٣٨ر٧٩٤	١٧٧ر٨
١٩٧٨	١٠٧٨٢ر٠	٧٨٣٠ر١	٣٩ر٧٦٧	١٩٦ر٩
١٩٧٩	١٣٤٩٢ر٨	٧٩٦٥ر١	٤٠ر٩٨٣	١٩٤ر٣٥
٨١/٨٠	١٧٤٥٩ر٨	١١٥٥٥ر١	٤٢ر٨٧٧	٢٦٩ر٥

المصـــادر :

بيانات الناتج القومى بالأسعار الجارية مصدرها :

المجلة الاقتصادية ، والبنك المركزى المصرى ، العدد الأول ، ١٩٨٧ ، ص ٢٥ والناتج القومى الحقيقى محسوب طبقا للرقم القياسى الضمنى لعام ١٩٧٥ ومصدره سياسات الاستثمار ، ٦٠/٥٩ ـ ١٩٨٣/٨٢ مجلس الشورى ص ٨٨ ٠ وعدد السكان مصدره ، النشرة الاقتصادية البنك الأهلى المصرى اعداد مختلفة ، ومتوسط دخل الفرد محسوب ٠

جـــدول رقم (٢)

تطور عدد السكان والدخل المحلى ومتوسط نصيب الفرد

من الدخل خلال الفترة ٨٢/٨١ ـ ٨٧/٨٦

بيـان السنوات	السكان مليون نسمة	معدل نمـو السكان ٪	الدخل المحلى بتكلفة عوامل الانتاج الثابتة مليون جنيه	نصيب الفرد من الدخل المحلى بالجنيه	معدل نمو متوسط نصيب الفـرد من الدخل المحلى (٪)
٨٢/٨١	٤٣ر٥	٢ر٨	١٩٦٣٨ر٨	٤٥١ر٥	ـ
٨٣/٨٢	٤٤ر٧	٢ر٨	٢١١٠٤ر٧	٤٧٢ر١	٤ر٦
٨٤/٨٣	٤٥ر٩	٢ر٧	٢٢١٦٠ر٠	٤٨٢ر٨	٢٢ر٣
٨٥/٨٤	٤٨ر٨	٦ر٣	٢٤٥٦٠ر٢	٥٠٣ر٣	٤ر٢
٨٦/٨٥	٤٩ر٦	١ر٦	٢٦٨٢٩ر٢	٥٤٠ر٩	٧ر٥
٨٧/٨٦	٥٠ر٧	٢ر٢	٢٧٩٥٧ر٠	٥٥١ر٤	١ر٩

المصـــدر :

البنك الأهلى المصرى ـ النشرة الاقتصادية العدد الاول والثانى المجلد الواحد والاربعين ١٩٨٨ ٠ والنسب محسوبة ٠

جـدول رقم (٣)

تطور الاهمية النسبية لكل من السكان وقوة العمل
والبطالة فى الريف والحضر خلال سنوات
التعداد ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦

السنوات	الريـــف			الحضـــــر		
	السكان بالمليون نسمة	قوة العمل الى السكان	البطالة الى قوة العمل	السكان بالمليون نسمة	قوة العمل الى السكان	البطالة الى قوة العمل
١٩٦٠	٦٢	٦٥٪	١ر١ ٪	٣٨	٣٥٪	٣ر٤ ٪
١٩٧٦	٥٦ر٢	٢٨ر٢٪	٦ر٨ ٪	٤٣ر٨	٢٦ر٩٪	١٠ر٥٪
١٩٨٦	٥٦ر١	٢٦ر٥٪	١٣ر٧٪	٤٣ر٩	٣٠ر٧٪	١٥ر٨٪
معدل النمو السنوى خلال ٧٦ـ٨٦	٢ر٨	١ر٢ ٪	٩ر٥ ٪	٢ر٨	٤ر٢ ٪	٨ر٥ ٪

المصـــــدر : د٠ رجاء عبد الرسول ، البطالة الريفية فى مصر ، الظاهرة والاسباب المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، القاهرة ١٩٨٩ ص ٨ ٠ د٠ سميحه فوزى ، سياسة مواجهة مشكلة البطالة فى مصر ، رؤيا من خلال تجارب بعض الدول الأخرى ، المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد ، القاهرة ، ١٩٨٩ ص ٣٨ ٠ وكذلك د٠ سيد عبد المقصود ، الهيكل السكانى لقوة العمل ١٥ سنة فأكثر فى مصر خلال الفترة ٧٦ ـ ١٩٨٥ مذكرة خارجية ، معهد التخطيط القومى القاهرة ، مارس ١٩٨٨ ٠ ص ٦ ٠

جـدول رقم (٤)

تطور متوسط الاجور فى كل من الصناعة والزراعة والنسبة بينهما وتطور الانتاجية فى الصناعة

السنة	الاجورفى الصناعة جنيه	الاجورفى الزراعة جنيه	نسبة الصناعة الزراعة	الانتاجية فى الصناعة جنيه	الرقم القياسى للانتاجية فى الصناعة
١٩٧٣	٢٨٤ر٦	٦٠ر٧	٤ر٧	٦١٢ر٦	١٠٠
١٩٧٤	٣٦١ر٩	٨٣	٤ر٤	٦٥٨ر٨	١٠٧
١٩٧٥	٣٨٠ر٧	١٠٦ر٥	٣ر٦	٧٦٧ر٣	١٢٥
١٩٧٦	٣٩٤ر٢	١٠٨ر٢	٣ر٦	٨٤٠ر٦	١٣٧
١٩٧٧	٤٠٦ر٢	١١٧ر٧	٣ر٥	٩١١ر٤	١٤٩
١٩٧٨	٤٥٣ر٢	١٢٨ر٤	٣ر٥	١٠٣١ر٩	١٦٨
١٩٧٩	٤٧٠	١٤١ر٢	٣ر٣	١٢٣٨ر٤	٢٢
٨٠ـ٨١	٧٥٤ر١	١٧٥ر٧	٤ر٣	١٤٠٩ر٧	٢٣٠
٨١ـ٨٢	٩١٦ر٥	١٨٥ر٢	٤ر٩	١٨٢١ر٥	٢٩٧
٨٢/٨٣	٩٦٢ر٣	١٩٠ر٥	٥ر٠	١٩٣٥ر٥	٣١٦
٨٦/٨٧	١٥٤٥ر١	٥١٥ر٧	٣ر٠	٣٧٦٨ر٠	٦١٥

المصـــدر :

بيانات الأجور من ١٩٧٣ حتى ١٩٨١/٨٠ مصدرها د٠ عالية المهدى ، التوزيع الاقليمى للبطالة وعلاقته بالهجرة الداخلية ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصادى جامعة القاهرة ١٩٨٩،ص٤٦ ٠ أما باقى البيانات فمصدرها النشرة الاقتصادية العدد الاول والثانى ، البنك الاهلى المصرى ١٩٨٨ ٠ والنسبة محسوبة ٠

الهـوامش والمراجع :

١ - A.P. Thirdwall, **Growth & Development,** Macmillan Press, London, Third edition, 1983. p. 27.

٢ - د٠ سيد حسين أحمد واخرين ، دراسة تحليلية لاستخدام المسموح الأسرية فى تقديرات الاستهلاك العائلى ، مذكرة خارجية رقم ١٤٩٤ ، معهد التخطيط القومى ، يناير ١٩٨٩ ص : ٦٩ ، ٧٠ ٠

٣ - رغم أن الجانب الاكبر من السكان فى الريف يمارسون أعمال الزراعة ويستمدون دخولهم منها ، الا أن جزءا من سكان الريف يمارس أنشطة أخرى غير الزراعة ويستمدون دخولهم منها سواء فى محل اقامتهم بالريف أو المدن المجاورة لهم ٠

٤ - د٠ عبد الفتاح ناصف ، التفاوتات الاقليمية واستراتيجيات التنمية الاقليمية ،مذكرة خارجية رقم ١٤٣٤ - معهد التخطيط القومى ، يناير ١٩٨٧ ص ٢ ٠

عاصم عبد الحق ، اثار وانعاكسات البطالة فى مصر على المستوى القومى المؤتمر الاول ، قسم الاقتصاد ١٩٨٩ ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة فبراير ١٩٨٩ ٠

٥ - انظر فى ذلك : بنت هانس ، سمير رضوان ، العمل والعدل الاجتماعى مصر فى الثمانينات ، دراسة فى سوق العمل ، مكتب العمل الدولى ، جنيف ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ١٤٢ ٠

٦ - المجلة الاقتصادية ، البنك المركزى المصرى ، العدد الاول ١٩٨٧ ٠

٧ - د٠ رجاء عبد الرسول ، البطالة الريفية فى مصر ، الظاهرة والاسباب، المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد ١٩٨٩ ، القاهرة ، فبراير ١٩٨٩ ٠

٨ - المرجع السابق ص ١٤ - ١٥ ٠

٩ - A.P. Thirlwall op.cit. p. 107.
J.R. Harris and M.P. Todaro, "Migration, Unemployment and Development: A two-sector Analysis, in Ian Livingstone (ed.) : **Development Economics and Policy,** George Allen and Unwin, London, 1981, p. 89.

١٠ - Growth without Employment-Note in Gerald M. Meier, (ed.): **Leading Issues in Economic Development,** Oxford Uni Press, New York, 1976, p. 177.

١١ - تشير تقديرات البنك المركزى المصرى الى أن معدل التضخم فى مصر طبقا للارقام القياسية لاسعار المستهلكين بالحضر قد بلغ ٩ر٢٦٪ عام ١٩٨٧ فى حين لم تتجاوز أسعار الفائدة على القروض والسلفيات لقطاعى الزراعة والصناعة عام ١٩٨٧ ، ١٤٪ مما يشير الى سعر الفائدة الحقيقى كان سالبا (المجلة الاقتصادية ، العدد الاول ١٩٨٧ والعدد الثانى ٨٧/١٩٨٨) ٠

١٢ - د٠ سلطان أبو على ، مرتكزات أساسية للخطة الخمسية القادمة ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، العددان ٤٠٧ ، ٤٠٨ يناير وابريل ١٩٨٧ ، القاهرة ص ٧ ٠

١٣ - سياسات الاستثمار ، تقرير مجلس الشورى ، القاهرة ١٩ ، ص٠٦٣

١٤ - المجلة الاقتصادية ، البنك المركزى المصرى ، العدد الاول ١٩٨٧ ٠

١٥ - Malcolm Gillis and Others, **Economics of Development** W.W. Norton & Company, New York, 1983, p. 196.

١٦ - Susmu Watanabe, "Exports and Employment. The case of the Republic of Korea", **International Labour Review** 106. No. 6 December 1972, p. 495.

١٧ - Frances Stewart, Technology and Employment in LDCs, in Egdgar O. Edward (ed.), **Employment in Developing** Nations, Columbis Uni. Press, New York, 1974, pp. 83-132.

تعقيب على بحث

البطالة فى مصر بين فائض العمالة بالريف وعجز الصناعة عن استيعابها

أ٠ د٠ جـــــلال أمين

الاستاذ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة

قبل أن أتعرض لبحث الدكتور البنا ، أريد أن أذكر حضراتكم بأنه عندما بدأ الاقتصاديون المصريون فى عقد مؤتمراتهم السنوية فى ١٩٧٦ ، وكنا لا نزال فى أوائل سنوات الانفتاح ، كان من أهم حجج المعارضـــين لسياسة الانفتاح يدور حول آثار هذه السياسة على العمالة ٠ فكان هؤلاء المعارضون يتوقعون أن ترتفع معدلات البطالة نتيجة للانفتاح ، ويذكرون لذلكأربعة أسباب على الأقل :

السبب الأول : يتعلق **بفتح أبواب الاستيراد** ، وما قد يترتب على ذلك من اغلاق بعض الصناعات لأبوابها ، ومن ثم تفيض معدل العمالة ٠

السبب الثانى : ما قد يؤدى اليه الانفتاح من اعادة توزيع الاستثمارات لصالح فروع من الانتاج تعتمد على **مواد أولية وسلع وسيطة مستوردة** ، وأقل طلبا على المواد الأولية والسلع الوسيطة المنتجة محليا ، ومن ثم يقل الطلب على العمالة الوطنية ٠

والسبب الثالث : هو تحيز الاستثمارات الأجنبية الخاصة لانتاج سلع وتطبيق فنون للانتاج تتميز **بارتفاع كثافة عنصر رأس المال** وانخفاض كثافة العمـــل ٠

والسبب الرابع : هو ما قد يؤدى اليه **تقلص دور الدولة فى الاقتصاد** من تخفيض الطلب على العمالة ، كما لو تخلت الدولة مثلا عن التزامهـا لتعيين الخريجين ٠

كان يؤيد هذه المخاوف ، تجارب دول أخرى كثيرة من دول العالم الثالث ، سبقتنا الى الانفتاح ، خاصة فى أمريكا اللاتينية ، واقترن نموها بارتفاع شديد فى معدلات البطالة ٠

على أن الذى حدث خلال العشر سنوات الأولى من الانفتاح ، أى فيما بين ٧٤ و ١٩٨٤ بدا لأول وهلة ، وكأنه النقيض التام لما توقعه معارضو الانفتاح · فقد انخفضت بشدة حدة البطالة فى الريف والحضر على السواء، حتى أنه عندما نشرت منظمة العمل الدولية تقريرها عن العمالة فى مصر فى مطلع الثمانينات ، كان هناك فصل فى هذا التقرير يحمل عنوان « التحول من الفائض الى الندرة فى سوق العمل » ·

كان السبب فى ذلك بالطبع هو الارتفاع المفاجىء فى معدلات الهجرة من الريف والحضر على السواء ، الأمر الذى سمح ، وليس فقط بالحديث عن ندرة العمل ، بل وبالحديث عن اقتران الانفتاح بالرخاء وارتفاع مستوى المعيشة لشرائح كبيرة من منخفضى الدخل ·

على أنه ما أن وصلنا الى منتصف الثمانينات حتى تبين أن كل تخوفاتنا القديمة كانت فى محلها ، وأن ما حدث فيما بين ٧٤ و ١٩٨٤ كان هو الاستثناء الذى يرجع الى ظروف مؤقتة ومنبتة الصلة بالانفتاح الاقتصادى ، وهى ظروف الهجرة والارتفاع الشديد فى أسعار النفط ، فما ان انخفضت معدلات الهجرة وانخفض سعر البترول حتى أخذ معدل البطالة الى الارتفاع بشدة ·

والواقع أن من مزايا بحث الدكتور البنا أنه يتخطى ظاهرة الهجرة ، ويضعها جانبا ، فى محاولة لاكتشاف مدى قدرة الاقتصاد الوطنى الذاتية ، وعلى الأخص قطاع الصناعة ، على توفير فرص العمل ، وذلك طوال فترة الانفتاح ، أى من ١٩٧٣ وحتى ١٩٨٧ · ويصل البحث الى نتائج صارخة ، تتفق تماما مع ما توقعناه فى منتصف السبعينات ، وهى أنه طوال هذه الفترة عجز القطاع الصناعى عن توفير فرص العمل لاكثر من ١٥٪ من الزيادة فى قوة العمل ، وبالتالى كان على نحو ٨٥٪ من المنضمين لقوة العمل خلال هذه الفترة ، اما الهجرة ، أو الاشتغال بأعمال منخفضة الانتاجية أو الانضمام لصفوف المتعطلين ·

والبحث يتعرض لثلاثة أمور :

الأول : هو القيام بهذا **التقدير** لمدى قدرة استيعاب الصناعة المصرية للعمالة الفائضة عن حاجة الزراعة ·

والثانى : محاولة **تفسير** هذا العجز من جانب الصناعة عن استيعاب هذا الفائض ٠

والثالث : هو **التوصية** بما يجب علينا عمله لمواجهة هذه المشكلة ٠ ولى بعض الملاحظات على كل من **التقدير والتفسير والتوصية** ٠

ففيما يتعلق بطريقة حسابه لقدرة الصناعة على استيعاب العمالة الفائضة عن حاجة الزراعة ، كان عليه بالطبع أن يقوم بتقدير ما استوعبته الزراعة من عمل ، وقد قام بذلك عن طريق طرح معدل نمو الانتاجية فى الزراعة من معدل نمو الطلب على الناتج الزراعى ٠ فاذا كان معدل نمو الانتاجية فى الزراعة ٢ر٧٪ سنويا معدل نمو الطلب على الناتج الزراعى ٢ر٩٪ فانه يستنتج من ذلك معدل نمو الطلب على العمالة فى الريف ، وهو الفرق بين هذين المعدلين ، أى ٢٪ سنويا ٠ وهو بهذا يتجاهل أمرين أساسيين:

الأول : أن جزءا كبيرا من الطلب على الناتج الزراعى يمثل طلبا على **الواردات** ، فليس كل طلب على منتجات زراعية هو طلب على منتجات محلية ، بل هناك أيضا طلب على الواردات وهو لا ينعكس فى طلب على عمالة مصرية ٠

والثانى : أنه ليس كل الطلب على العمالة فى الريف سببه الانتاج الزراعى فهناك نسبة لا يستهان بها من العمالة فى الريف تشتغل بأعمال غير زراعية ٠

على أنه من حسن حظ الدكتور البنا ، أن هاتين الملاحظتين تعملان فى اتجاهين متضادين ، فبينما تبين الأولى أن تقديره للطلب على العمالة فى الريف أكثر من الحقيقة ، تبين الثانية أن تقديره لهذا الطلب أقل من الحقيقة ومن ثم قد تلغى أحدهما الأخرى ، وقد يبقى تقديره فى النهاية قريبا من الصحة ٠

أما فيما يتعلق بتفسيره لعجز الصناعة عن استيعاب جزء كبير من العمالة ، فانه يكاد يقتصر على سبب واحد وضع عليه كل تركيزه ، وهو طبيعة فنون الانتاج المستخدمة ، أى اتسامها بارتفاع كثافة رأس المال بالنسبة للعمل ٠

بينما يبدو لى أن هذا الفشل من جانب الصناعة فى استيعاب فائض العمالة ، يرجع الى كل العوامل التى أشرت اليها فى بداية حديثى ففضلا عن هذا العامل الذى يذكره ، هناك أيضا منافسة الواردات لمنتجات الصناعة المحلية ، واتجاه الاستثمارات الى الخدمات أكثر من اتجاهها للقطاعات السلعية ، فضلا عن تراخى دور الحكومة فى استيعاب الخريجين ، وقد يكون أهم من كل ذلك فى السنوات الأخيرة : انخفاض معدل الاستثمار بسبب تضاؤل موارد مصر من العملات الاجنبية وارتفاع عبء خدمة الديون ٠

أما فيما يتعلق بالتوصيات ، فنلاحظ أن الباحث قد أقتصر على تقديم بعض التوصيات البالغة العمومية والتى لا يختلف عليها اثنان ، وهى لهذا السبب ، من قبيل تحصيل الحاصل ، الذى لا يفيد كثيرا ٠

فهو يقول ان علاج مشكلة عجز الصناعة عن استيعاب فائض العمالة يكون باتباع أحد منهجين :

أولهما زيادة الانتاج ،
والثانى تغيير الفن الانتاجى المستخدم بتطبيق أساليب انتاج ذات كثافة عالية لعنصر العمل ٠

وهذا كلام بديهى لا يفيد كثيرا ٠

وفى رأيى أنه كان من الأجدر بالباحث أن يناقش بعض الموضوعات التى يحتدم عليها الجدل ، بأن يناقش مثلا الاثار المحتملة التى يمكن أن تترتب على تطبيق مصر لتوصيات صندوق النقد الدولى من حيث معدلات العمالة والبطالة ٠

ان من الممكن مثلا القول بأن ما يوصى به الصندوق من رفع سعر الفائدة قد يصحح الاسعار النسبية لعناصر الانتاج ، ويدفع المستثمرين الى تفضيل أساليب الانتاج كثيفة الاستخدام للعمل ٠ ولكن من الممكن الرد على ذلك بأن ارتفاع سعر الفائدة من شأنه التحيز للشركات الكبيرة القادرة على دفع سعر الفائدة المرتفع ، وضد المشروعات الصغيرة التى تعجز عن دفع هذا السعر المرتفع ، وهى المشروعات الاكثر استخداما للعمل ٠

من الممكن أيضا أن يشير الى أن اتباع توصيات الصندوق بتخفيض العجز فى موازنة الحكومة من شأنه أن يزيد حدة البطالة بسبب تخفيض الانفاق الحكومى بصفة عامة ٠

أغلب الظن أنه لو كان الباحث قد تعرض لمثل هذه الأمور لانتهى الى نتيجة أقرب بكثير الى التشاؤم ، وهى أن السنوات القادمة سوف تشهد ارتفاعا فى معدل البطالة ، مالم تتغير استراتيجية التنمية فى مصر بحيث يصبح معيارها الاساسى هو تنظيم الفرص المتاحة من العمالة المجزية بدلا من تنظيم معدل نمو الدخل ٠

تعقيب على بحث
البطالة فى مصر بين فائض العمالة بالريف وعجز الصناعة عن استيعابها

د٠ عـــــرفان شـــافعى
وكيل أول وزارة التعاون الدولى

أحيى منظمى الندوة لاتاحة الفرصة لتدارس هذا الموضوع الهام ، وأثنى على الدكتور محمد البنا لقيامه مشكورا بكتابة هذا البحث ٠

وجوهر قضية البطالة فى مصر هى أن سوق العمل ـ أو بتعبير أدق أسواق العمل ـ تتعرض لزيادة مستمرة فى العرض لا يقابلها تزايد مماثل فى الطلب ، ومن ثم فان البطالة بصورها المتعددة ناشئة من وجود قوى ضخ كبيرة ومستمرة فى أسواق العمل لا يقـــابلها قـــوة امتصـــاص وتوظيف موازنة ٠

ويتمثل التزايد فى العرض فى الاسباب التالية : (١) الداخلين الجدد فى سوق العمل نتيجة الانفجار السكانى الكبير منذ الحرب العالمية الثانية ٠ (٢) ازدياد معدل مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى ٠ (٣) السياسة التعليمية المؤدية الى التوسع الكمى السريع فى اعداد الخريجين من دور التعليم والتدريب ٠ (٤) النزوح السكانى السريع من الريف الى الحضر بسبب عاملى الطرد والجذب ٠ (٥) عودة العاملين المصريين بالخارج فى الوقت الحالى بما يفوق بكثير اعداد المسافرين للخارج ٠

وفى المقابل ، يتمثل قصور الطلب على العمل فى الاسـباب التالية :
(١) عدم كفاية معدل التزايد فى الموارد الاستثمارية على المستوى القومى٠
(٢) عدم توافر طرق الانتاج الكثيفة الاستخدام للعمل فى معظم القطاعات٠
(٣) انخفاض كفاءة الاداء فى أسواق العمل ، نتيجة لبعض التشريعات والاختلالات السعرية التى تؤدى الى تفضيل أســـاليب الانتاج الكثيفـة الاستخدام لرأس المال وغير ذلك مما سنعرض له فيما بعد ٠ (٤) عدم نمو أسواق العمل المستقرة للعمالة المصرية فى الخارج ٠ (٥) تدنى نوعية خريجى دور التعليم والتدريب مع عدم انضباط قوة العمل نسبيا بالقدر

الكافى الذى يجعل لمصر ميزة نسبية فى اجتذاب الاستثمارات الاجنبية المبـــاشرة ٠

قضية البطالة الراهنة فى مصر اذن هى قضية ترجع جذورها الى فترة الخمسينات وفترة الستينات ، وليس من الصواب أن نفسرها بالكامل ـ كما يقول بعض النقاد ـ بأن سياسة الانفتاح منذ فترة السبعينيات هى المسئولة عن مشكلة البطالة ٠

مشكلة البطالة فى مصر أيضا مشكلة عويصة ولها أبعاد عديدة ونتائج وخيمة ، وتزداد صعوبتها على مر الوقت نتيجة لوجود كثير من الاختلالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى حياتنا ، والتى نلمسها ونشكو منها دون أن نجد لها حلا شافيا ٠ اذ أن المسئولية فى هذا الصدد موزعة ومفتتة على عدة جهات ليس لمعظمها حول ولا قوة ٠

ولذلك فان قول الدكتور محمد البنا فى تحليـــله لنتائج دراسته بأن « الاقتصاد المصرى قد وقع فى فخ التوازن عند مستوى مرتفع من البطالة » ، هو ـ فى اعتقادى ـ قول متفائل ليس له ما يبرره ، ولا سند له فى الواقع ، أو فى النظرية الاقتصادية ، أو فى نتائج البحث ذاته ٠

ولعل من الأصوب القول بأن الاقتصاد المصرى قد وقع فى فخ التدهور المستمر الى مستويات متزايدة من البطالة ، ومن ثم فان الوصـــول الى مستوى التوازن الذى يشير اليه الدكتور البنا عند مستوى مرتفع من البطالة يكون فى نظرى نعمة نسبية وبمثابة الصعود الى الهاوية ، والتى لن تتمكن مصر من الوصـــول اليها الا بشق الانفس وكثير من الجهـــد والحـظ وتوفيق من الله ٠

الملاحظة الثانية لنا على الورقة هى الحاجة الى ضبط وتوحيد التعريفات المستخدمة فى الورقة ٠ اذ يضن علينا الدكتور البنا بالتعريف الذى يستخدمه للقوة العاملة ، وللبطالة ، وللصـــناعة ، وللريف ، وللحضر ، وللانتاج وللاستثمار الزراعى ، وهى كلها مفاهيم فيها بعض المطاطية وليس عليهـــا اتفاق كامل ، ومن ثم فان استخدام الدكتور البنا نفســـه لبعض هـذه المصطلحات فى البحث ليس موحدا على الدوام وبصفة خاصـــة تعريفه

للصناعة ، حيث يقصد بها أحيانا الصناعة التحويلية الحديثة فقط ، بينما سياق الكلام فى أحيان أخرى يشير الى استخدام مفهوم عريض للصناعة بأنها كل الانشطة الاقتصادية غير قطاع الزراعة ، مما يعنى شمول التعريف العريض لانشطة عديدة متنوعة كالصناعات اليدوية الخفيفة ، والصناعات الاستخراجية ، وشتى أنواع الخدمات ، بل وبعض الانشطة الاولية كالرعى وصـــيد الاسماك ٠

ملاحظة ثالثة ، هى اقتصار الدكتور البنا على اســـتخدام معادلات معروفة لقياس بعض أنواع البطالة دون البعض الآخر من البطالة ، ومع اعتماده على استخدام النسب المئوية فقط للبطالة دون استخدام أو تبيان الاعداد المطلقة عن العاطلين ، ودون مقارنة النسب والارقام التى توصل اليها مع تلك التى تتاح من مصادر أخرى ، ودون محاولة التعرف أو التفرقة بين نوعيات العاطلين ومدى مهاراتهم أو تدريبهم وتعليمهم ٠

ملاحظة أخرى ، هى أن المعدلات المستخدمة فى البحث صالحة فقط للانطباق على اقتصاد مغلق أولا من حيث أن لا هجرة فيه الا من الريف الى الحضر وليس بالمجتمع هجرة الى الخارج أو عمالة عائدة من الخارج ٠ كما أنه اقتصاد مغلق ثانيا من حيث أن الطلب على الغذاء يتم تدبيره بالكامل من الانتاج المحلى وليس هناك استيراد أو تصدير للسلع التموينية ٠ وما أبعد مصر عن هذه الافتراضات ٠

نقطة أخرى منهجية ، تختص بتقييم دور الصناعة فى خلق العمالة ، اذ يجدر الاشارة من حيث المبدأ الى الروابط الانتاجية الامامية والخلفية للصناعة مع القطاعات الأخرى ولما قد يكون للصناعة من أثر فىخلق العمالة فى قطاعات أخرى ٠ كما يجدر الاشارة أيضا الى الروابط المالية بين قطاع الصناعة والخزانة العامة للدولة ، اذ من المتصور من حيث المبدأ أيضا أن تكون الصناعة وخاصة فى القطاعالعامالصناعى الكبير فى مصر قادرة على تحقيق فائض من الأرباح يعود الى الخزانة العامة للدولة للقيام باستثماره وخلق فرص العمالة فى قطاعات أخرى ٠

ملاحظة أخيرة تتعلق برفع كفاءة الاداء فى أسواق العمل وهى نقطة

هامة تعرض الى بعض جوانبها الدكتور البنا فى أكثر من موقع ، وأعتقد أنها كانت فى حاجة الى ابراز أكثر فى المعالجة لأهميتها · اذ أن كفاءة سوق العمل تتوقف على وجود المؤشرات الدقيقة والحوافز الكافية لانتقال العمال من الاعمال الاقل انتاجية الى الأعمال الاكثر انتاجية وازالة العقبات والمعوقات التى تحول دون خلق الوظائف المنتجة وتحول دون اكتساب المهارات ·

ومن أمثلة هذه العقبات والمعوقات فى سوق العمل : (١) عدم ارتباط الأجور فى الحكومة ومعظم وحدات القطاع العام حتى الآن بالانتاجية · (٢) الالتزام الحكومى بتعيين الخريجيين ولو بعد حين مما يخل بالمؤشرات اللازم توافرها لتعديل مسار السياسة التعليمية والتوظيفية · (٣) المغالاة فى التشريعات التى تهىء الاستقرار الوظيفى دون أن تجعل من الممكن اعفاء العامل غير الكفء من عمله مما يقلل من حافز الانتاج والرغبة فى خلق الوظائف · (٤) التأمين الاجتماعى الذى يزيد من تكلفة بعض أنواع العمل بما قد يكون له أحيانا أثر سلبى فى خلق بعض الوظائف · (٥) أسعار الفائدة المدعمة المنخفضة نسبيا التى تؤدى الى تفضيل أساليب الانتاج الكثيفة الاستخدام لرأس المال · (٦) أسعار الصرف التى تظهر الجنيه المصرى بأكثر من قيمته الحقيقية ، ما يؤدى الى تشجيع الاستيراد وتصعيب التصدير ومحاباة أهل المدن على حساب أهل الريف ، حيث تنخفض أسعار السلع الغذائية المستوردة بينما تنخفض أيضا أسعار السلع الزراعية المصدرة للخارج ، مما يؤدى الى تدهور شروط التبادل فى غير صالح الريف ويخلق ضغوطا اضافية طاردة للسكان من الريف وقوى جاذبة للسكان الى المدن ، مما يزيد من حدة مشكلة التكدس والبطالة فى المدن ·

أسباب ومظاهر البطالة اذن عديدة ، والتصدى لها يقتضى التحرك السريع فى عدة جبهات · واتفق مع الدكتور البنا فى نقطته الرئيسية وهى أنه لا يمكن القاء عبء مسئولية التصدى لمشكلة البطالة على القطاع الصناعى بمفرده ، سواء بالتعريف الضيق أو التعريف العريض للنشاط الصناعى ، اذ أن المشكلة مشكلة مصر بأسرها بشتى قطاعاتها ، ويقتضى التصدى لها التأثير الفعال والسريع على جانبى العرض والطلب وفى بعض المحددات التى تكمن خلف كل منهما ·